التنظيمات الادارية وأثرها

في حماية الابنية والمراكز التاريخية

عدنان المفتي

مدير الهندسة

في المديرية العامة للآثار والمتاحف

لاشك بأن المؤتمر الدولي لمهندسي الأبنية التاريخية في فينيسيا ليعتبر من أهم وأكبر المؤتمرات الفنية الأثرية التي شهدها عالمنا الحديث ، بل أن هذا العام يعتبر حافلاً بجميع النشاطات من معارض وحملات واسعة في جميع الدول لحماية الأبنية والمناطق التاريخية ، ويشمل ذلك حماية المناظر والمواقع الطبيعية بالاضافة إلى ماخلفته لنا مختلف الحضارات من روائع الفنون وعلى الأخص فن العمارة بمختلف أنواعها ووظائفها منذ بدء الخليقة حتى عصرنا الحاضر .

ولقد بدأ الشعور بوجوب حماية هذه المناطق والمحافظة عليها من الاندثار ، ينمو ويزداد في الآونة الاخيرة حيث أصبحت الأجهزة الفنية لمختلف الدول المكلفة بالمحافظة على هذه الأبنية والمناطق التاريخية تجد وتسعى لايجاد الطرق والسبل المختلفة من تنظيمات ادارية وقواعد وأسس علمية وفنية في سبيل الدفاع عن هذا التراث الفني ضد المدنية الحديثة ، وكأن إنسان العصر

الحاضر نفسه الذي أسس هذه المدنية الحديثة والتي فغرت فاها تلتهم تراث مختلف الحضارات الغابرة قد أخذ ينظر بهلع إلى هذا التراث وقد بدأ يتشوه ويتصدع . كما ازداد الشعور بالمسؤولية تجاه الأجيال القادمة لحماية التراث الفني لمختلف الحضارات في مختلف العصور ، ولاشك بأن جزءاً من هذه الحماية تتعلق بالمباني الأثرية والمناطق والمراكز التاريخية . وفي سبيل ذلك فقد تنادى المختصون في هذا المضمار إلى تبادل المعلومات حول هذا الموضوع وإيجاد أفضل السبل وأحسنها في سبيل المحافظة على هذه المباني والمراكز ، وهكذا كان المؤتمر الأول الذي عقد باريس عام ١٩٥٧ . والمؤتمر الثاني الذي عقد في فينيسيا في الفترة الواقعة بين ٢٥ ـ ٣١ مايس لهذا العام ١٩٦٤ .

وقد عالج المؤتمر الأخير مواضيع مختلفة على درجة كبرى من الأهمية واشترك فيه حوالي ٧٠٠ مهندس واختصاصي في شؤون المباني التاريخية ممثلين عن ٦٨ دولة عدا المنظمات العالمية كالـ Unesco والـ Icom وغيرها .

المؤتمر

لقد كان المؤتمر يتألف من خمسة أقسام عالجت المواضيع التالية :

١ ـ النظريات المختلفة للترميم والمحافظه على المباني الأثرية .

٢ ـ التطبيقات العلمية المتعلقة بالترميم والحفريات والمحافظة على القطع الأثرية والاكتشافات الفيزيائية والكيميائية للمحافظة على المواد القديمة .

٣ ـ التنظيمات الادارية لحماية المباني الأثرية والمناطق التاريخية ، التشريعات ، الجهاز الاداري ـ الجهاز الفني تكوين الأشخاص المختصين والفنيين .

٤ ـ إسهام الترميمات الأثرية في تاريخ الفن والحضارة .

٥ ـ التدابير الأولية لحماية الممتلكات الأثرية من الأشغال العامة والتنظيمات الحديثة للمدن .

ولا شك بأن هذه المواضيع قد أثارت سبل العناية بالمباني التاريخية محاولة تحديد مفهومها وايجاد الوسائل المختلفة لحمايتها والمحافظة عليها . وسأحاول فيما يلي عرض ملخص لبعض

النظريات والاقتراحات التي بحثت في المؤتمر ولا سيما القسم الثالث منه ومقارنتها مع التنظيمات الادارية والفنية في سورية في سبيل المحافظة على المباني والمراكز التاريخية موضوع البحث .

المبنى التاريخي :

إن هناك معان واسعة ونظريات مختلفة لمفهوم المبنى التاريخي ، (Monument Historique) ولسنا الآن بصدد تحديد هذا المفهوم ، إذ أننا نجده قد اتخذ طابعاً قانونياً في معظم قوانين وتشريعات الدول ، وهذه القوانين التي وضعت للمحافظة على هذا الجزء من التراث الفني للحضارات على اختلاف أنواعها وقدمها . ولكن الى جانب المفهوم القانوني للمباني الأثرية ترى هل يمكننا تحديد ماهية وقيمة هذه المباني ، ولقد جرت بالفعل محاولات عديدة لتحديد ذلك من الناحية العلمية وان كان لا يتسع لنا المجال لسردها جميعاً فلعل من المفيد الاشارة الى النظرية السيد Mielke من برلين :

لقد حاول صاحب هذه النظرية الخروج بالمباني من عالم العواطف ووضعها ضمن إطار علمي ثابت وذلك بارجاعها الى عناصرها التي تتألف منها وسكب هذه العناصر في معادلة رياضية :

إن لكل مبنى تاريخي مزايا وصفات أساسية التي هي خاصة بالمبنى نفسه لا يمكن أن نجدها في غيره من المباني كما أن هذا المبنى قد مرت عليه السنون والأعوام وقد اكتسب بفضل ذلك مقياساً آخر هو الزمن ، وهو العنصر الثاني من المعادلة . وكذلك ففي خلال هذه المدة من الزمن قد رضخ لعوامل الانسان والطبيعة وغيرها والتي ربما قد تزيد أو تنقص في قيمته ، وهو العنصر الثالث . ثم ان كل بناء قد نشأ ضمن بيئة ووسط ، استمد منه وظيفته الأساسية وهكذا نجد عنصر الوسط الذي هو العنصر الرابع من المعادلة الرياضية التي يمكن كتابتها :

المبنى = صفات أساسية × الزمن × قيمة × وسط

م = س × ز × ق × و

وعلى الرغم من هذه المحاولة الجريئة في تحليل المباني التاريخية فان صاحب النظرية يعود الى القول ان كل مبنى يتضمن رمزاً من العواطف معينة ، فمثلا ربما نجد في بعض المناطق أو

المدن التي دمرتها الحروب وأتت على جميع مبانيها أن هناك بعض الأبنية التي تمثل رمزاً لعواطف معينة قد انبعثت من الأنقاض وأعيد بناؤها قبل غيرها .

وعلى كل فان التشريعات والقوانين والنظريات العلمية على اختلافها لم تتمكن من تحديد وتعريف المباني التاريخية إذ أن هناك عناصر خفية تكمن بين أحجار المبنى تعطيه قوة سحرية يستطيع بها التغلب على عوامل الطبيعة هذه القوة تختلف من مبنى لآخر ولكنها تجعله يرتبط بالمجتمع الذي يعيش ويحيا فيه .

ولعل موضوع المباني الحية والمباني الميتة هذا الموضوع الذي حاولت بعض التنظيمات والقوانين الحديثة الدخول فيه قصد اطالة حياة بعض المباني وإعادة الحياة الى كثير منها – وسنأتي على موضوع إحياء المباني والمناطق فيما بعد – كما يرى بعض المختصين بشؤون المباني كالسيد Berueei ان أهم ما يجب العناية به هو المحافظة على حياة المبنى باعطائه وظيفته الأصلية أو وظيفة قريبة منها كما أنه من الممكن بل من الواجب تطوير المبنى بشكل يستطيع التلاؤم والمتطلبات المادية والمعنوية للحياة العصرية .

ولا شك أن المحافظة على حياة المباني قد أصبح يتطلب العناية أيضاً بالوسط الذي يعين فيه هذا المبنى ، وهنا نجد أنفسنا أمام مجموعة من الأبنية والأحياء والتي هي عبارة عن مركز تاريخي ، هذه المراكز للمدن القديمة في مختلف أنحاء العالم قد أصبحت موضع عناية ودراسة الدول التي وضعت التنظيمات والقوانين الحديثة بغية المحافظة على هذه المراكز واعطائها ما تستحق من رعاية واهتمام .

تطور حماية الأبنية :

إن هناك وسيلتين رئيسيتين لتحقيق الحماية المنشودة وهي : الجمعيات الخاصة ، والادارات الحكومية

١ – الجمعيات الخاصة : وهي بصورة عامة في البلاد الانكلوسكسونية . إذ أن المحافظة على المباني التاريخية والاهتمام بأمور إصلاحها وترميمها يقع على عاتق جمعيات خاصة لهذا الغرض . ففي انكلترا يشير الكونت دواستون Comte de Eustou رئيس جمعية المحافظة على المباني

التاريخية ان هذه الجمعية تعمل منذ عام ١٨٧٧ في هذا المجال وهي مصدر جميع التنظيمات الادارية لهذا الغرض في تلك البلاد . هذه الأنظمة تضع المباني التاريخية الغير مسكونة تحت إشراف وزارة العمل Ministry of works بينما يعود الاشراف على المباني المأهولة الى Minisry of Housing and local Government

إن أهم ما يمتاز به هذا النظام هو وجود جمعيات قوية مثل National Trust التي تألفت منذ عام ١٨٩٥ التي تعتني بالمباني الخاصة ذات الصبغة الفنية والتاريخية كما أن هناك جمعيات أخرى مثل Georgian Society for Protection of ancient Building Group وغيرها تعمل في مجال إنماء الشعور بالمحافظة على الآثار والممتلكات الفنيه بصورة عامة .

وكذلك في أميركا فان الآنسة Miss H. Burgess تشير الى الجهود الجبار الذي تؤديه هذه الجمعية في مجال المحافظة على المباني التاريخية ، إذ أنها تؤمن ٦٨٪ من نفقات الترميم بفضل مساهمة الأفراد والهيئات .

كما أنه في سورية يمكننا الشعور بنشاط بعض الأفراد والجمعيات الخاصة في سبيل إنماء الوعي بين الأفراد بالمحافظة على الآثار وصيانتها كجمعية العاديات في حلب ، وجمعية أصدقاء أوغاريت في اللاذقية كما أنه يمكننا الاشارة الى جهود الأستاذ جبرائيل سعادة في سبيل تعريف آثار تلك المنطقة وصيانتها .

٢ - الادارات الحكومية : وهو الأسلوب المتبع في أكثر البلدان حيث نجد أن الدولة قد وضعت تنظيمات وقوانين خاصة تتعلق بالمباني التاريخية قصد المحافظة عليها وبذلك فان كل ترميم أو تجديد في هذه المباني يخضع لموافقة مسبقة من هذه الادارة المختصة . ويذكرنا السيد Selliug من السويد أن هذه التنظيمات في بلاده ترجع إلى عام ١٦٣٦ ، حينما أحدث الملك غوستاف ادولف الثاني ادارة خاصة تهتم بهذا الموضوع . كما أن قانون ١٩٤٢ في البلد ذاتها قد غطى حوالي (٤٠٠،٠٠٠) أربعمائة الف بناء تاريخي وموقع أثري .

وفي ايطاليا نجد الأستاذ (Cautucci يقترح تدعيم قانون ١٩٣٦ المتعلق بحماية الممتلكات

الثقافية بتشريع جديد يمكن معه تأمين تعويضات مادية لأصحاب هذه المباني وبعض التسهيلات في الرسوم .

كما أن فكرة التسهيلات في الرسوم المفروضة على البناء التاريخي أو بصورة عامة على المباني ذات العناصر الفنية قد أخذت بها معظم الدول التي ترعى شئون تراثها الفني .

أما في فرنسا فان مبدأ التسجيل هو المتبع للمحافظة على المباني التاريخية كما أن أصحاب البناء التاريخي الذين يقومون بترميم وإصلاح البناء المسجل يمكن لهم أن يحصلوا على تعويض قدره ٥٠٪ من نفقات الترميم شريطة أن يجري الترميم المذكور باشراف الادارات المختصة .

كما أنه في البلد نفسهـا توجد طريقة أخرى للتسجيل تدعى Inscrit sur l'inventaire Supplémentaire ومن الممكن لأصحاب المباني المسجلة بهذه الطريقة الاستفادة أيضاً من منح مختلفة قصد المحافظة على عناصرها الفنية . ويعطينـا السيد سورلان Sorlin فكرة عن المباني الأثرية والتاريخية المسجلة في فرنسا حوالي ١٢٠٠٠ مبنى كما أن المباني المسجلة بالطريقة الثانية تبلغ حوالي ١٥٠٠٠ بناء .

أما في سورية فعلى الرغم من عدم وجود قانون وإدارة خاصة بالمباني التاريخية فان حماية هذه المباني والمناطق التاريخية قد شملهـا بصورة عامة القانون الجديد للآثار الذي صدر بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٦ والذي صنف الآثار في الجمهورية العربية السورية الى فئتين : الآثار المنقولة والآثار غير المنقولة . وهذه الأخيرة شملت ضمنها المباني التاريخية وما يتعلق بها .

وعلى الرغم من كل هذه التنظيمات والقوانين والجمعيات فان تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً بعد الحرب العالمية الأخيره قد طغى على التراث الفني وخاصة في مجال المباني والمناطق التاريخية موضوع البحث . إذ أن جميع هذه النظم والقوانين كما يقول عنها السيد سورلان Sorlin تنتمي إلى زمرة القوانين الزجرية السلبية Negativo Repressive والتي لا بد من إعادة النظر بها على ضوء تطور الحياة الحديثة في العصر الحاضر . ولذا لا بد من تغيير جذري لوسائل وطرق معالجة المشكلة . وهذا ما حدث بالفعل في فرنسا إذ أن قانونها الشهير المتعلق بالمباني والمناطق

التاريخية الصادر في ٤ آب ١٩٦٢ . قد أتى بنتائج سحرية عكست نتائجها لا على المباني والمناطق التاريخية فحسب بل على الحياة الاجتماعية بكاملها في المدن التي بوشر بها بتطبيق هذا القانون . ولعل من يتجول في باريس حالياً يستطيع إدراك البون الشاسع بين المبـاني والمناطق القديمة المهملة التي كانت تتشح بالسواد وكيف أصبحت هذه المباني عبارة عن لآلىء تسطع في المناطق التي دبت فيها الحياة بمختلف مظاهرها . ولعل تأثير هذا القانون بالذات وما رافقه من تنظيمات على جميع مظاهر الحيـاة الاجتماعية في المدن يستحق موضوعاً خاصاً سنأتي على بحثه في عدد قادم .

المركز التاريخي :

لا شك بأن المبنى التاريخي يفقد كثيراً من قيمته إذ جرد عن الوسط الذي نشأ فيه إذ ان هناك وحدة عمرانية بين المباني يجب المحافظة عليها وهذا ما اجمعت عليه الآراء في القسم الثالث من المؤتمر . وبذلك نجد مفهوم الحماية يتطور من المبنى الى المركز التاريخي Centre Historique .

وهنا تتجلى المشكلة التي يمكن أن تسميها مشكلة العصر الحديث . إذ أن جميع مدن العالم تقريباً ذات مراكز تاريخية ومناطق قديمة تحتوي على عناصر فنية رائعة وتمثل تراث حضارات مختلفة . ولكن نظراً لتطور أساليب المعيشة فان هذه المراكز لم تعد تتفق وحاجات السكان في العصر الحاضر إذ نجد أن أكثر هذه المراكز بدأت تفقد معظم سكانها النازحين نحو المناطق الحديثة التي احاطت بها إحاطة السوار بالمعصم .

كما أن الحروب الحديثة قد دمرت مبان ومناطق تاريخية كثيرة وافقدت العالم أجمع جزءاً لا يستهان به من تراثه الفني والحضارى .

وهكذا نجد أن للمشكلة عنصرين أساسين .

١ — اعادة بناء مراكز التاريخية التي أتت عليها الحروب .

٢ — احياء المراكز التاريخية الحالية واعطائها وظائف تتفق ومتطلبات العصر الحديث .

ففيما يتعلق بالشطر الأول نجد أن بعض الدول قد خطت خطوات جريئة في هذا المضمار وخاصة بولونيا التي أعادت قسماً كبيراً من مناطقها وأبنيتها التاريخية بنفس الطراز التي كانت

قد بنيت عليه . كما تمكن المهندسون والاخصائيون هناك ببراعة ومهارة فائقة من تزويد هذه المناطق بجميع وسائل الحياة الحديثة بشكل يضمن استمرار الحياة فيها .

أما فيما يتعلق بالشرط الثاني وهو احياء المراكز التاريخية والتي هي المشكلة العمرانية الكبرى للعصر الحاضر ، ترى ما هي الوسائل التي تمكننا من الوصول إلى الغاية المنشودة في اعادة الحياة إلى هذه المراكز وتحقيق الانسجام بينها وبين العناصر العمرانية التي تجاورها .

ان هذه المشكلة العمرانية التي تحدثنا عنها والتي تتجلى بأوسع مظاهرها في المدن التي تحوي على تراث حضاري واسع وهي بآن واحد آخذة في طريق التطور السريع كبلدان الشرق الأوسط مثلا ، حيث نجد أن معظم مدن هذه المناطق تتألف من قسمين متباينين ومتفاوتين في المدينة الواحدة ، فنجد الحياة تدب على أوسع صورها ومعانيها في القسم الحديث من المدينة ، وعلى الرغم من أن هذا القسم غالباً ما يخلو من الذوق السليم والعناصر الفنية فإننا نجده يتطور وينتشر ويتوسع تحت ضغط السكان الذين يهجرون منازلهم وقصورهم الجميلة في المنطقة القديمة من المدينة التي لم تعد تتلائم ومقتضيات الحياة الحديثة .

ولعل من المفيد عرض بعض جوانب المشكلة في دمشق والتي هي في الواقع لا تختلف عن مثيلاتها من المدن التي تجتاز نفس المرحلة من التطور . ولا شك بأن المجال لا يتسع في هذا البحث لسرد وتعداد المباني والمناطق التاريخية ووصف ما تحتويه من عناصر فنية آية في الروعة والجمال ولكن يمكننا القول بأن هذه العناصر تؤلف وحدة متماسكة الأطراف تمثل التراث المادي للحضارات المتعاقبة منذ أقدم العصور حتى عصرنا الحاضر ، كما أننـــا نجد أمثلة رائعة لمختلف أنواع الفنون تمثلها البيوت والقصور بالاضافة إلى الاسواق والخانات والحمامات والجوامع وغيرها ، كما أن هذه المجموعة الفنية البديعة تسبح في بحر أخضر من البساتين والاشجار والحدائق يضفي عليها سحراً وجمالاً رائعاً .

ثم ان المفهوم الفني لهذه العنـــاصر مافتيء يتطور على ممر السنين يكتسب غنى وتناسقاً حتى عصرنا الحاضر واذا بنا نجد أن الحياة في هذه السنوات الأخيرة بدأت تتقلص بسرعة مخيفة من هذه المنطقة من المدينة ، كما أن الكتل الاسمنتية بدأت تدمر وتغزو الاطار الجميل من البساتين والحدائق وتجرد المدينة من أروع عناصرها الطبيعية والفنية . وبالفعل فقد بدأ

سكان المنطقة القديمة ينتشرون على أطرافها تحت ضغط متطلبات الحياة الحديثة والتطور الاقتصادي الرهيب الذي أفقد التوازن بين عناصر المدينة وجعلها تنقسم كما قلنا الى قسمين: المناطق السكنية الحديثة والتي قامت على حساب الحدائق والبساتين والتي أصبحت بموادها الاسمنتية تزيد في ضراوة الطقس وخاصة في فصل الصيف بما تمتصه من لظى الحرارة لتنفثه بين السكان. كما ان منطقة الأحياء القديمة وقد هجرها معظم سكانها الذين تركوا بيوتهم وقصورهم ومنازلهم نظراً لتطور حياتهم الاقتصادية وعدم تلائم هذه المناطق مع المتطلبات الحديثة.

ولا شك أن القانون الحالي للآثار قاصر عن ايجاد الحل اللازم لهذا الموضوع. اذ أن كل ما يستطيع عمله هو تسجيل بعض الأماكن والمباني ذات الصبغة التاريخية والتي تحتوي على عناصر فنية. ولكن ذلك مع الأسف قد زاد في سلبية النتائج، اذ أن معظم اصحاب هذه البيوت قد بدأوا يتلفون ويخربون العناصر الفنية الموجودة لديهم وذلك خشية تسجيل بيوتهم، وهرباً من الأضرار المادية التي تلحق بهم من جراء التسجيل. كما عمد البعض الى وسائل لبقة وذلك بفك العناصر الفنية الثمينة لديهم واهدائها الى المتاحف بغية الخلاص من تسجيل عقاراتهم.

وإن الأمر اذا دام على هذه الحال فسيأتي اليوم الذي لن نرى فيه أي أثر لدمشق اذ ستنقلب هذه المدينة الى مجموعات من الكتل الاسمنتية الخالية من الذوق السليم والعناصر الفنية والتي أطاحت بقسم كبير من الحدائق والبساتين والأشجار بالاضافة إلى العناصر الفنية المذكورة.

كما انه من جهة أخرى فان التراث الحضاري والفني في المناطق القديمة بدأ يتقلص ويتلاشى وتزول منه أسباب الحياة نظراً لعدم تلاؤمه مع المتطلبات الحديثة للحياة العصرية. ولعل فكرة التلاؤم هذه هي احدى الوسائل الأساسية لاحياء هذه المنطقة اذ لا بد من تزويدها بمختلف متطلبات العصر الحاضر وفي طليعتها وسائط النقل الحديثة اذ أن الحياة لا يمكن أن تدب فيها الا عن طريق الشرايين اللازمة لجعل قلب هذه المنطقة يتصل بأطراف المدينة. وهذا يقتضي شيئاً من المرونة في المفاهيم الأثرية لهذه العناصر كما أنه من الضروري ايجاد الوظائف اللازمة لها، فمن الممكن مثلاً تحويل بعض الدور الى متاحف فولكلورية ونوادي ومراكز ثقافية بشكل يجعلها تنبض بالحياة على مختلف مظاهرها.

كما أنه لا بد لحل هذه المشكلة التي خرجت عن كونها أثرية وأصبحت مشكلة اجتماعية حيوية من تضافر جهود المهندسين والعمرانيين في مختلف الأجهزة والادارات المختصة . ولعل تباشير الخطوات التي اتخذتها مؤخراً بعض هذه الادارات توحي ببعض الثقة والطمأنينة على مصير ومستقبل هذه المدينة فان أمانة العاصمة قد أسست مؤخراً مكتباً خاصاً لاعادة النظر في موضوع تخطيط كافة مناطق المدينة كوحدة كاملة . كما ان فكرة احداث مديرية للمباني والمناطق التاريخية في المديرية العامة للآثار والمتاحف وفتح المجال أمام الفنيين للعمل فيها قد لاقت ترحيباً وارتياحاً لدى جميع المهتمين بهذا الموضوع الحيوي ولن يمر وقت طويل حتى نجد تيار التطور وقد أخذ مجرى آخر بشكل ينقذ المدينة ويعيد اليها التوازن بين مختلف عناصرها ومناطقها .